

تقرير حول: إستراحة أريحا وإدارة المعابر

الإستفسار: إستراحة أريحا وإدارة المعابر، ما هي الرسوم، إجراءات السفر، آلية الجباية، حجم الإيرادات، آلية التوريد، وهل تورّد مباشرة الى خزينة الدولة؟

مقدمة:

تتضمن هذه الورقة تعريف بأهمية المعابر، والإطار المنظم لعملها، والجهات المختصة بإدارة المعابر، وتعريف بإستراحة أريحا والجهات المشرفة عليها، والإيرادات العائدة من خلال رسم المغادرة للمسافرين وإجراءات السفر.

تعرف المعابر بأنها المنافذ التي تقع على الحدود بين الدول، فهي همزة الوصل بين الدول المتجاورة. وبعد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، تتحكم إسرائيل بحرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل الخارجي إلى الدول العربية المجاورة سواء لمواطني الضفة الغربية إلى الأردن أو مواطني قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية، ومن ثم إلى باقي أقطار العالم، بالإضافة إلى التحكم ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وداخل الضفة الغربية بين المدن والقرى، عدا عن كثرة الحواجز العسكرية خاصة بعد أحداث عام 2000 (إنتفاضة الأقصى).

ومن أهم المعابر الخارجية التي تربط الضفة الغربية مع الأردن، وقطاع غزة مع جمهورية مصر العربية:

1. **معبر الكرامة (جسر الملك حسين أو جسر النبي/ أريحا)**، وهو مخصص كمعبر للمسافرين (قادمون-مغادرون).
2. **جسر الشيخ حسين أو (جسر دامية/ أريحا)**، يستخدم كمعبر تجاري، وتم تخصيصه منذ إنتفاضة الأقصى بالإضافة لكونه معبراً تجارياً إلى معبر للمسافرين غير الفلسطينيين من حملة جوازات السفر الإسرائيلية والأجنبية.
3. **معبر رفح للمسافرين**، يسيطر عليه الجانب الفلسطيني بالتنسيق مع الجانب المصري وبمراقبة الإتحاد الأوروبي.
4. **معبر العودة**: أو معبر (صوفا) يقع شرق مدينة رفح مخصص لحركة المسافرين وللتبادل التجاري.

أما أهم المعابر الداخلية، فهي:

1. **معبر ترقوميا**: يقع في منطقة الخليل، يستخدم للتبادل التجاري.
2. **معبر بيتونيا- رام الله**: يستخدم لنقل البضائع وللتبادل التجاري.
3. **معبر بيت حانون**: أو معبر (إيريز) ويقع شمال مدينة غزة، ويستخدم لحركة العمال الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى حركة التبادل التجاري.
4. **معبر المنطار**: أو معبر (كارني): أسس بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ويربط أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بالجانب الإسرائيلي، ويستخدم لحركة التبادل التجاري، وهو أهم وأكبر المعابر في غزة ويخضع للسيطرة الإسرائيلية.
5. **معبر الشجاعية**: أو معبر (ناحال عوز): يقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، ويستخدم لتوريد الوقود، ويخضع لسيطرة إسرائيلية بشكل كامل.
6. **معبر كرم أبو سالم**: أو معبر (كيرم شالوم): يقع بالقرب من الحدود المصرية الفلسطينية، ويسيطر عليه الجانب الإسرائيلي، ومخصص للحركة التجارية.

وينظم عملية إدارة المعابر بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، حيث يتضمن تفاصيل كل من (ضرائب وسياسات الإستيراد، القضايا النقدية والمالية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي، العمل، الزراعة، الصناعة، السياحة، وقضايا التأمين)، علاوة على ذلك، لاحقاً لهذا البروتوكول وبناء عليه، تم توقيع إتفاقيات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إتفاقية المعابر الخاصة في قطاع غزة وإتفاقية الجمارك والرسوم الخاصة بمعبر أريحا. (وقد حاولنا الحصول على الإتفاقية التي تنظم إيرادات معبر أريحا، إلا أننا لم تتمكن من ذلك بسبب ضيق الوقت). إضافة لذلك، تتضمن هذه الإتفاقيات النسب التي يحصل عليها الجانب الإسرائيلي من إجمالي الإيرادات.

كما يجدر الإشارة هنا، أن هنالك بعض الإجراءات التي كانت متبعة على معبر جسر اللنبي (أريحا) قد تغير بعضها وذلك نتيجة تنسيق الجهات المختصة في الجانب الفلسطيني والتي يمثلها السيد نظمي مهنا مدير عام الإدارة العامة للمعابر التابع لمكتب الرئيس مع الجانب الإسرائيلي، لذا يتوجب توضيحها من قبل الجهة المختصة، على سبيل المثال الجمارك التي يتم تحصيلها من القادمين، كانت تدفع مباشرة على المعبر لدى بنك فلسطين، في حين يتم دفعها الآن من خلال شيكات، وذلك وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من قبل العاملين في الوزارات والجهات المختصة.

عملية المتابعة والتنسيق الخاصة بالمعابر:

الناحية الإدارية: تشرف الإدارة العامة للمعابر التابعة لمكتب الرئيس على كافة عمليات الدخول والخروج سواء لحركة المسافرين أو نقل البضائع من حيث الإستيراد والتصدير. وتقيد كافة الجهات التي تم الإتصال بها أن كافة التفاصيل المتعلقة بالمعابر وإيراداتها وإتفاقيات الخاصة بها متوفرة لدى الإدارة العامة للمعابر في الضفة الغربية، وقطاع غزة.

الناحية المالية: تختص الإدارة العامة للجمارك التابعة لوزارة المالية، باستلام كافة الإيرادات التي تجبى من المعابر وتورد في حساب خزينة الدولة وتحديد الأموال التي تتعلق بالمقاصة، إلا أنه وبعد الإتصال ببعض الجهات المختصة في وزارة المالية، أكدت أن الإيرادات التي تجبى تحول لحساب الخزينة عن طريق مكتب الرئيس، وليس لهم أي علاقة مباشرة في الإيرادات سواء التي تجبى من الجمارك، أو الرسوم، أو غيره. في حين نفى ذلك العاملون في الإدارة العامة للمعابر وأكدوا أنها تورد مباشرة لحساب خزينة الدولية.

كما أضافوا (الجهات المختصة في وزارة المالية)، أنه تم توريد مبلغ قيمته **50 مليون شيكل** حوالة رسوم معابر من خلال مكتب الرئيس لحساب الخزينة العامة للعام 2007، وحين تم السؤال عن تفصيلات هذه الإيرادات، لم يكن لديهم أي إجابة سوى أن الحوالة وردت تحت رسوم معابر وليس لديهم فكرة إن كانت متأخرات لسنوات سابقة أو إيرادات لعام 2007، في حين تم توريد ما قيمته **19 مليون شيكل** رسوم معابر لحساب الخزينة في وزارة المالية في شهر آذار 2008.

وفي التدقيق مع ما ذكر أعلاه، نرى أن بند رسوم المعابر بلغت قيمته في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008، للعام 2007 ما قيمته (1,376,050) مليون شيكل، وهذا يتنافى مع ما تم ذكره من قبل الجهات المختصة في وزارة المالية، بالإضافة إلى ذلك، هنالك فرق شاسع إذا دققنا في رسوم المعابر للعام 2007 ولرسوم المعابر التقديرية للعام 2008، وفي حالة التقديرات يجب أن يكون هنالك تقارب بين ما تم تحصيله في العام المنصرم وما يتوقع تحصيله في العام القادم، حيث هنالك فرق في التوقعات ما يقارب **41 مليون شيكل**.

وفيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008، فإن إيرادات المعابر في الأعوام 2007 و تقديرات 2008 كانت كالتالي:

#	نوع الرسم/ الضريبة	إيرادات 2007 شيكل	تقديرات 2008 شيكل	الفارق
1	رسوم طوابع الإيرادات	115,433	103,889	
2	رسوم تسويق منتجات زراعية	1,443,982	1,299,584	
3	رسوم المعابر	1,376,050	43,238,445	فرق حوالي 41 مليون شيكل

5	الجمارك	20,282,097	18,253,887
6	الجمارك المحولة من الخارج	1,188,340,394	1,200,000,000

ونود التنويه هنا، أن كشف الإيرادات الخاص بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008، هو كشف غير تفصيلي، ويصعب فهمه وتحليله، لذا يتوجب على وزارة المالية، أن تدرج كشفاً تفصيلياً بالإيرادات، من خلاله يسهل على الباحث إعداد دراسة تحليلية تفيد الجهات المختصة في المجلس التشريعي لتسهيل الإطلاع وفهم آلية التعامل مع كشف الإيرادات الوارد في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008.

الناحية التنسيقية: تشرف على هذه المعابر الهيئة العامة للشؤون المدنية من حيث مراقبة تطبيق الإتفاقيات الموقعة بين الجانبين، والتنسيق مع الجانب الإسرائيلي لتسهيل حركة التنقل، ولضمان دخول وخروج البضائع بشكل سهل. حيث تقوم الهيئة العامة للشؤون المدنية باعداد تقارير يومية حول حركة المعابر وتوثيق المشاكل والعمل على حلها مع الجهات المعنية.

أما فيما يتعلق باستراحة أريحا:

استراحة أريحا: هي المحطة المركزية التي ينطلق منها المسافرون مروراً بالإدارة العامة للمعابر متجهين الى المعبر الإسرائيلي (جسر النبي) وصولاً للجانب الأردني، وتعد من ميسرات إجراءات السفر وتخفيف العبء على المواطن الفلسطيني قبل الوصول للجانب الإسرائيلي، من حيث التأكد من كافة وثائق السفر، كما أنها المحطة التي ينزل بها القادمون من الجانب الأردني بعد مرورهم بجسر النبي وإدارة المعابر الفلسطينية، حيث من خلالها يمكنهم التوجه للمحافظات الفلسطينية المختلفة باستخدام محطة المركبات العمومية والباصات الخاصة بالإستراحة لنقل الركاب. ويتجه للإستراحة فقط الفلسطينيون حملة الهوية الفلسطينية أو الضفة الغربية.

وتشرف بلدية أريحا من الناحية الفنية على الإستراحة وذلك من خلال (تجهيز الإستراحة من قاعات ومرافق عامة ونظافة، ترتيب أدوار السيارات، تجهيز المقاصف للأكل والشرب، وتقديم خدمة للمواطنين من خلال تنزيل وتحميل الشنط في الحافلات الخاصة بالمسافرين). وكل ذلك برسوم، حيث تتقاضى البلدية الرسوم التالية:

المبلغ/ شيكل	رسوم دخول الإستراحة خاص بالبلدية	المبلغ/ شيكل	رسوم حمولة الباص خاص بشركة عبدالحى شاهين
10	رسوم دخول استراحة	10	أجرة باص/ راكب
10			طفل فوق سنتين
4	رسوم طرد كبير	4	طرد كبير
2	رسوم طرد صغير	2	طرد صغير

وبناءً على الجدول أعلاه، تعود رسوم دخول الإستراحة لبلدية أريحا بهدف تغطية النفقات الخاصة من توظيف، نظافة، وأجرة عمال تحميل الشنط، في حين تعود رسوم حمولة الباص لشركة عبد الحى شاهين بالتنسيق مع بلدية أريحا.

إدارة الإستراحة:

يرجع تحصيل الرسوم الخاصة بالمسافرين من استراحة اريحا (طوابع تصاريح، تصاريح خاصة)، إلى الوزارات المعنية كل في مجال اختصاصه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعود رسوم التصاريح وجوازات السفر إلى وزارة الداخلية، رسوم طوابع الإيرادات لوزارة الإتصالات، ورسوم الجمارك لوزارة المالية. أما فيما يتعلق بوزارة النقل

والمواصلات، فهي التي تضع تسعيرة المواصلات، خاصة فيما يتعلق بنقل المسافرين من وإلى الإسترراحة، حيث صدر تعميم عن وزارة النقل والمواصلات بتحديد تسعيرة أجرة الراكب لكل من المحافظات الفلسطينية، حيث عمم على كافة الجهات العاملة في الإسترراحة من أصحاب المركبات، أجهزة الأمن، موظفي البلدية، إلا أن ما يتم تحصيله من المسافرين يختلف عما أقرته وزارة النقل والمواصلات والتي راعت به إرتفاع أسعار الوقود، حيث نورد في الجدول أدناه، تسعيرة وزارة النقل والمواصلات، والتسعيرة التي يحصل عليها اصحاب المركبات من قبل الراكب (الشخص):

المحافظة	تسعيرة وزارة النقل والمواصلات- شيكل	ما يتم تحصيله من قبل اصحاب المركبات من قبل المسافرين- شيكل	الزيادة عن التسعيرة الرسمية
من وإلى الإسترراحة			
رام الله	33	60	27
أبوديس- العيزرية- السواخرة الشرقية	20	40	20
بيت لحم	38	50	12
الخليل- واد النار	45	60	15
نابلس	45	60	15
سلفيت	45	60	15
قلقيلية	50	70	20
طولكرم	50	70	20
جنين	55	80	25

وبناءً على التعميم الذي صدر من قبل وزارة النقل والمواصلات، والذي تم تعميمه من قبل محافظ أريحا وخاصة على الجهات العاملة على الإسترراحة، يتوجب على جهات حفظ النظام من الشرطة أن تلزم السائقين في التقيد بالتسعيرة الرسمية، وعدم استغلال المواطن. والجدير بالذكر أن هنالك أعداد كبيرة تصل إلى الإسترراحة ولا يمكنها السفر بسبب عدد المسافرين المسموح به للمغادرة خاصة أيام الجمعة والسبت وهو 1400-1500 مسافر. وهذا يكبد المواطن الفلسطيني عدا عن مشقة السفر أعباء إقتصادية باهظة، خاصة إذا كانت عائلات.

ويتوفر في الإسترراحة مكتب خدمات، الذي يوفر استصدار تصاريح خاصة بالجوازات المصدرة حديثاً، أو حملة جواز السفر الأردني، وتبلغ قيمة هذه التصاريح 35 شيكل، إلا أنه يتم تحصيل ما قيمته 60 شيكل من قبل مكتب الخدمات الموجود بالتنسيق مع البلدية، وفي حال توفر مكتب للوزارة المعنية على الإسترراحة، هذا من شأنه تخفيف العبء المالي عن كاهل المواطن الفلسطيني.

رسم المغادرة:

يعتبر هذا الرسم ذا عائداً ضخمة على خزينة الدولة، وهو عبارة عن الشيك الذي يتم الحصول عليه من قبل الإدارة العامة للمعابر، ولا يمكن للمسافر اجتياز الجانب الإسرائيلي دون تسليم هذا الشيك، حيث يتم ختمه من قبل الإسرائيليين، وقيمه بالدولار تقريباً 30 دولاراً أمريكياً وفقاً للاتفاقية الموقعة ما بين الجانب الفلسطيني ممثل في الإدارة العامة للمعابر ومع الجانب الإسرائيلي، وفي الوقت الحالي يعادل ما قيمته بالشيك (132 شيكل)، كما تختلف هذه القيمة تبعاً للتغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيك، لكن يجدر الملاحظة أن الشيك يكون مختوم بمبلغ 128 شيكل، في حين 4 شيكل تذهب للإدارة العامة للمعابر، وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من العاملين على الإسترراحة.

يقدر عدد المغادرين سنوياً بـ (800-900) ألف مسافر وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من مصادر تعمل على الإسترراحة بالتنسيق مع موظفي الإدارة العامة للمعابر، وإذا أخذنا بعين الإعتبار التغير الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الشيك، واحتسبنا أدنى سعر وهو 105 شيكل قيمة رسم المغادرة، فإن الإيرادات السنوية تقدر بـ (800000 مسافر * 105 شيكل) = 84 مليون شيكل قيمة الإيرادات السنوية فقط رسوم المغادرة، حيث يأخذ الجانب الإسرائيلي نسبة معينة من هذه المبالغ وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين. كما أن هذه الرسوم تورده بشكل يومي وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها. وفي حال تم احتساب قيمة 4 شواكل التي تذهب لحساب الإدارة العامة للمعابر فإنها تبلغ ما

قيمته (3,200,000) مليون شيكل حيث لا يورد هذا المبلغ الى حساب الخزينة. أما فيما يتعلق بالجمارك التي يتم تحصيلها من قبل القادمون، لم نتمكن من الحصول عليها. ونود التنويه هنا أن معبر النبي يغلق في العام مدة يومين فقط، عطلة رأس السنة العبرية، وعيد الأضحى، إلا في الحالات الإستثنائية التي يتخذها الطرف الإسرائيلي ذريعة في إغلاق المعبر.

أما فيما يتعلق بالمعبر التجاري في أريحا (معبر جسر دامية/أريحا)، فقد ذكر لنا البعض أن هنالك عائدات ذات شأن تأتي من هذا المعبر ولا تورد جميعها إلى حساب الخزينة.

إجراءات السفر، للمغادرين:

- 1 - وصول المغادرين إلى استراحة أريحا، والحصول على رقم حفظ الدور للعبور إلى الحافلة.
- 2 - الصعود إلى الحافلة للتوجه إلى نقطة المعابر، حيث يتم هنالك شراء رسم المغادرة.
- 3 - يتم جمع جوازات السفر من قبل المسافرين وتوثيقها لدى الإدارة العامة للمعابر، لتوثيق كافة بيانات المغادرين.
- 4 - التوجه إلى بوابة العلمين، وهي نقطة التفتيش الأولى مع الجانب الإسرائيلي، حيث يتم تغيير الركاب إلى حافلة أخرى، بعد أن يجتازوا التفتيش الجسدي وفحص جوازات السفر، ومن ثم ركوب الحافلة الأخرى.
- 5 - وصول معبر النبي، وعبور مراحل التفتيش، وختم جوازات السفر، ومن ثم الصعود إلى حافلة أخرى، لنقل المسافرين إلى محطة باصات لنقلهم إلى الجانب الأردني، وهناك أيضاً يتم دفع رسوم طرود وأجرة باص.

نسيم شاهين
باحثة اقتصادية